

N

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

DUPL>



32101 022108276

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

*This book is due on the latest date
stamped below. Please return or renew
by this date.*

--	--

دار الكتب المصرية

تقرير

عن حالة دار الكتب المصرية

١٩٢٤

مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة

١٩٢٥

دار الكتب المصرية

تقرير

عن حالة دار الكتب المصرية

١٩٢٤

مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة

١٩٢٥

(Arab)

Z858

.D372

1925g

تقرير

عن حالة دار الكتب المصرية سنة ١٩٢٤

١ - أعمال إدارة دار الكتب المصرية موزعة الآن على سبعة أقسام رئيسية وهي :

(أ) قسم الإدارة والحسابات والمستخدمين ، ويناط به الحركة الإدارية والمالية لدار الكتب ومطبعتها .

(ب) قسم الأمناء ، ويناط به إدارة المخازن وحفظ الكتب (الرصيد) وبيع المطبوعات وتنفيذ طلبات الملاحظين فيما يتعلق بالإعارة والرد وتحرير طلب إعادة الكتب بعد مضي المواعيد القانونية .

(ج) قسم الملاحظين ، ويناط به حركة إعارة الكتب ومساعدة الجمهور في الوصول الى ما يبحث عنه مع الاستعانة بالمغيرين لهذا الغرض .

(د) قسم المغيرين العربى ، وعمله تدوين البيانات الفنية عن الكتب وإنشاء الفهارس العربية والعمل على استكمال النواقص بشرائها أو استنساخها أو تصويرها وعليه الإرشاد الى البحوث الفنية والعلمية .

(هـ) قسم المغيرين الأفرنجى ، وعمله تدوين البيانات الفنية عن الكتب الغربية وإنشاء الفهارس الافرنجية والإرشاد الى مواطن البحث والقيام بعمل التوصية اللازمة عن المؤلفات الجديدة .

(و) القسم الأدبى أو قسم المصححين ، وعمله تصحيح الكتب المقرر طبعها ، من الوجهتين العلمية والفنية وضبطها وترقيمها وشرح غريبها .

(ز) قسم المطبعة ، ويناط به طبع ما تقرره الدار طبعه لنشر العلم أو ما يقدمه الأفراد لطبعه على نفقاتهم ويناط به كذلك نقل المخطوطات القديمة بالتصوير الشمسى وتجليد الرصيد وترميمه .

القسم الأول

الإدارة والحسابات والمستخدمين

٢ - تدعو أعمال هذا القسم الى الارتياح التام خصوصا اذا لاحظنا أنه يترتب على نجاحه ضبط حركة الوارد للدار من مجلات وكتب وتحف وغيرها وتسليمها للمغيرين في حينها، وتدير الأموال اللازمة لترقية دار الكتب واطراد تقدمها واستكمال ما ينقصها .

وقد اتبع هذا القسم في قيد المكتبات وحفظها أحدث الطرق المعروفة وهي خطة "شانون" وبها تغير نظام دفاتر القيد بما يضمن الوصول الى أية ورقة بمجرد طلبها .

وبلغ عدد الملفات للسائل المختلفة ألفا كما بلغ عدد الافادات الواردة في هذا العام ٢١٩١ والصادرة ٢٧٩٠

وقد نظمت مخازن الأدوات الخاصة بالكتابة والطباعة والتجليد والنظافة كما نظمت العهد الشخصية فأصبح بدار الكتب "وحدة مخزن" على أكل وجه .

ويمسك موظفو الادارة دفاتر خاصة لأجل تنظيم حركة البيع في مطبوعات الدار .

أما الهدايا فليس لها نظام ثابت فشرعنا في إيجادها .

وتتولى الآن دار الكتب حفظ ملفات موظفيها وخدمتها وعمال اليومية فيها بما يستلزمه ذلك من البيانات المختلفة .

وقد بلغ عدد الموظفين والمستخدمين والعمال مائة وأربعين : منهم ٢٧ موظفا ثابتا، و ٥٥ بعقود، و ٧٦ باليومية ما بين مغيرين ومصححين وعمال في المطبعة وغيرهم، و ٣٢ من الخدم .

كذلك تتولى الدار مسك حسابها بنفسها من سنة ١٩٢٠ حيث اتسعت الحركة الحسابية فيها اتساعا كبيرا لارتباط الدار بكثير من المصالح الأميرية مثل مصلحة الأملاك الأميرية والمديريات فيما يتعلق بادارة حركة أطيائها وتأجيرها ، والمطبعة الأميرية فيما يتعلق بأدوات الطباعة والتجليد ، ووزارة الأشغال فيما يتعلق بأعمال المبانى والكهرباء ، ووزارة المالية فيما يتعلق بالميزانية والشؤون المالية ، ووزارة المعارف فيما يتعلق بالمستخدمين وغير ذلك .

وما فتئت الدار تعمل على تنمية إيراداتها وتقليل مصروفاتها حتى زادت الأولى ٢١١٣ جنيها ونقصت المصروفات ٢٦٥٢ جنيها عن المقدر لها في الميزانية . وفوق ذلك فقد زادت الإيرادات عن المصروفات مبلغ ٥٨٤٥ جنيها . ومن ذلك بلغ مجموع الاحتياطي التقدي نحو ٧٠٠٠ جنيها ، فقرر المجلس الأعلى شراء سندات بما زاد منه عن ٤٠٠٠ جنيها . وقد اشترت فعلا فأصبحت قيمة

السندات جميعها التي في حيازة الدار الى الآن ٤٠٨٦٦ جنيهها وأصبح بذلك مجموع الاحتياطي ٤٤٨٦٦ جنيهها .

٣ - تختلف دار الكتب عن المصالح الأخرى في أن أهم مواردها إنما يأتيها من ريع الأطيان الموقوفة عليها . وعلى أنها كذلك ليس لهذه الأطيان إدارة مستقلة تكون مسؤولة عن نتائج أعمالها بل تقوم بها مصالح عدة تشترك معا في الرأي والعمل ، الأمر الذي تضطر دار الكتب من أجله الى السعي لديها جميعا ، تارة بالتوسل وأخرى بالإلحاح للحفاظ على مصالحها ، وكثيرا ما تقوم هي بمباشرة بعض الأعمال بنفسها حيث لا تهتم بها الجهات الأخرى . وقد ترتب على هذا الاشتراك في العمل أن أصبح للدار نحو ١٠٠٠٠ جنيه متأخرة عند المستأجرين من سنوات مضت ، منها نحو ٤٠٠٠ جنيه لم تترك الدار وسيلة للحصول عليها إلا بلأت اليها حيث انتهى أمرها بتسويتين : إحداهما تمت وهي التي تختص بحساب رستم بك كمال الدين ، والأخرى تحت النظر وهي التي تختص بحساب محمد افندي على عارف . وهناك مبلغ آخر هو ٨٥٥٠ جنيه لا يزال باقيا من متأخرات قديمة ترجع الى العهد الذي كانت إدارة الأطيان وحساباتها موكولة فيه الى وزارتي المعارف والمالية ، ومع أنه رفعت بشأن هذه المبالغ قضايا فان الأمل بعيد في إمكان حصول الدار على جميع حقوقها نظرا لتعريب الضمانات الأصلية أو إشراك الغير فيها ، أما بقية المتأخرات فنظور تحصيلها بسهولة .

وهنا لا بد لي أن أشير الى الأمر الغريب الذي تبين لي وهو ما جرت به العادة من أن يكتفى في تأجير أطيان الدار بأخذ ضمانات شخصية دون أن يكون معها تأمين عقارى أو نقدى . وهذا النظام كان متبعاً الى عهد تسلمى إدارة دار الكتب . ولقد كان قبول هذا الضمان الشخصي مجرداً عن التأمين النقدى أو العقارى المستوفى للاجراءات القانونية هو سبب البلاء الذي حاق بإيرادات الدار ، ولذلك نرى من الضروري وضع شرط في قوائم المزايد - كما هي الحال في معاملات الأفراد والدوائر والأوقاف - ينص فيه على تحميم أخذ التأمين إما نقداً وإما عقاراً ، وفي الحالة الثانية لا بد من تحرير عقد رسمى بالرهن التأمينى وتسجيله في قلم رهونات المحكمة المختلطة المختصة وقد أشرنا باتباع ذلك من الآن .

٤ - أطيان الدار : إن اشتراك عدد من المصالح المختلفة في القيام بإدارة الأطيان المذكورة وتعدد جهاتها وحالة المتأخرات ، كل ذلك قد جعل كثيراً من أولى رأى ينصحون باستبدال قطعة أرض واحدة بجميع هذه الأطيان المتفرقة على أن تؤخذ من أملاك الحكومة مثلاً . وقد اتخذت فعلاً بعض الاجراءات للوصول الى هذه الغاية . على أننا نرى أن المزايا التي يمكن أن ترتب على هذا الاستبدال ، وهي سهولة الإدارة مع التوحيد ، هي مزايا وهمية إذا ما نظرنا الى المسألة من وجهة العملية . لأن هذه المزايا لا تتحقق إلا اذا كانت دار الكتب تتولى زراعتها بنفسها وهيئات أن يتيسر لها ذلك إلا بانشاء إدارة زراعية كبرى لا تغامر الدار في القيام بها ، وإذ ذاك

ستضطر الى تأجيرها صفقة واحدة أو صفقات كبرى كما هو حاصل الآن ولا تجد من عدم التراجع من جانب كبار المستأجرين إلا خسارا .

وأما مزايا التوزيع وترك الأطيان كما هي فانها تظهر أولا : من كثرة المزايد في التأجير، ثانيا : من تدرج العطاءات تدرجا وصل في بعضها الى ١٥ جنيها و ١٦ جنيها للفدان الواحد . وقد دلت التجارب التي لحأت اليها دار الكتب على أن تدخلها في كل ما يتعلق بتأجير أطيانها، وتحصيل متأخراتها، وتسوية أعمالها المختلفة ، قد عاد بأكبر الفوائد عليها . ولذلك عولنا على أن تقوم الدار دائما بأداء هذه الأعمال بنفسها مع الاستعانة بالآراء الفنية المحضة من جانب مصلحة الأملاك أو وزارة الزراعة عند الحاجة، ولكن يجب لتسهيل مهمة دار الكتب في هذا الموضوع أن تنشأ فيها وظيفة لمهندس زراعى وأخرى لكاتب خاص لأعمال الزراعة علاوة على وظيفة معاون الادارة الحالى الذى كان لقيامه بأعماله على خير ما يرجى أكبر مشجع للدار في القيام بمهام أطيانها بصفة مباشرة حيث رأت عمل المصالح الأخرى لها غير كاف .

وقد ترتب على زيادة اهتمام الدار بشأن إيجارات الأطيان وحسن التفات معاون الادارة فيها أن ارتفعت قيمة هذه الإيجارات ارتفاعا كبيرا هذا العام . مثال ذلك ما حصل في جهات إكوة، فانها كانت مؤجرة بسعر الفدان ٣ جنيهات و ٢٥٠ مليا فأصبحت أجرة السنوية ٧ جنيهات و ٤٠٠ مليم . وأبو القراميط كانت أجرة ٤ جنيهات و ٥٠٠ مليم فأصبحت ٧ جنيهات و ٨٠٠ مليم .

وشلقان كانت أجرة ١٢ جنيها فأصبحت ١٤ جنيها و ٦٠٠ مليم .

على أنه اذا رأت ضرورة الاستبدال لغرض توحيد الأطيان فإننا نشير بأن تستبقى دار الكتب بعض الجهات مثل دروه (٤٩١ فدان) والمناشى (١٢٢ فدان) والجلاثة (٢٨ فدان) والطرفاية (٧١ فدان) وبمها (٤٢ فدان) وبابل وكفر الحمام (٩٧ فدان) والزرقا (٢٥٣ فدان) وإكوة (١٨٧ فدان) ومجموعها ١٢٩١ فدان . وذلك لقربها من القاهرة من جهة ، ولأنها من جهة أخرى تكاد تعتبر تفتيشا قائما بذاته لتجاوزها ولجودة تربتها وارتفاع إيجارها بالنسبة الى غيرها من أطيان الدار . كذلك يصح أن تستبقى أطيان الطويرات بقنا وهي ١٤٠ فدان لما لها من المزايا الخاصة . وأما ما بقى وهو أطيان منشأة جريس (١٥ فدان) وشطانوف (١٤ فدان) ودفره (٢٢ فدان) وأبو القراميط وكفر سلامة (٤٣ فدان) والنبيرة (٦٢ فدان) والحجر المحروق (٦١ فدان) وعزبة شلقان (٣١ فدان) فيمكن أن يستبدل بها قطعة من أطيان مصلحة الأملاك بالسنتة مثلا ، وبذلك نكون قد جمعنا بين مزايا الفكرتين : فكرة التوحيد ، وفكرة التوزيع . وعلى كل حال فلا مناص من فتح اعتماد خاص لتعيين العمال المتقدم ذكرهم لتباشر الدار تأجير أطيانها وتحصيل إيجارها بنفسها مع استبقاء المساعدة فقط من جانب الادارة ومصلحة الأملاك عند الحاجة وسنعرض ذلك في مشروع الميزانية المقبلة .

٥ — هذا ولدنيا فكرة لا نرى بدًا من إثباتها هنا وهي إعفاء الدار من الأموال المقررة سنويًا على أطيائها وقدرها نحو ٢٥٠٠ جنيه وذلك لأن دار الكتب مصلحة عامة تقوم بأجل الخدمات العلمية للبلاد بدون مقابل . فإذا أعفيت من هذا المبلغ خصص مبدئيًا ما يلزم للأطيان من الاصلاحات مثل بناء عزب ، وعمل مصارف ، ووسائل رى من توابيت ووابورات ونحوها ، مما يرغب الجمهور فى الإقبال عليها ويزيد فى إيراداتها .

كذلك نرجو أن توافق وزارة الأوقاف على زيادة الاعانة الى ٥٠٠ جنيه كما كانت مقررة من قبل بدلا من ١٥٠ جنيه التى تدفعها الآن .

وسنعمل بقدر الطاقة على تسهيل السبيل لهذين الأمرين معا .

القسم الثانى

قسم الأمناء

٦ — الأمناء : هؤلاء هم ثلاثة فقط يساعدون نفر من السعاة وعمال اليومية فى أعمالهم المتنوعة التى أهمها ترتيب الرصيد وصيانتها ، وتسليم ما يستجد منه يوميا ، وتدير المكان اللازم له ، وتسليم المطبوعات المعدة للبيع ، وتنظيم مخازنها ، ومباشرة حركة بيعها . وفى عهدتهم خزائن الرصيد ومعرض المصاحف والخطوط والنقود . ومن أهم أعمالهم تنظيم حركة الانتفاع بكتب المطالعة وتلبية طلبات المستعيرين وتقديم ما يلزم من الكتب للغيرين لعمل الفهارس ، أو لنقل أسمائها الى السجلات الجديدة ، وتغيير أرقامها ، كما يقدمون كتب المراجعة للمصححين . وقد اتسعت لديهم حركة الأعمال بسبب بيع المطبوعات ، وقيد المستعارات ، وتسجيل الكتب المحتاجة الى التجليد ، والتأشير على " الفواتير " بتسليم كتبها وتطبيق أوصافها على ما هو مدون بسجل اليومية ، ومراجعة ختمها ، وعد ألواحها وخرائطها ، ومراقبة وضعها فى أماكنها ، وإعطاء رخص الخروج للكتب الخصوصية وللكتب التى تعار فى الخارج .

٧ — رصيد الكتب : بلغ مجموع الرصيد فى نهاية سنة ١٩٢٤ عدد ١١٣٠١٧ مجلدا منها ٥١٦٩٧ عربية وشرقية و ٦١٣٢٠ أفريقية . فكانت زيادته فى سنة ١٩٢٤ بمقدار ٣٩٦٢ مجلدا . من هذه الزيادة ١٥٣٨ فى القسم العربى منها ٩٠٠ بالشراء و ٦٣٨ هدية ، وتفصيلها ١٢٣٤ مجلدا مطبوعا و ١٦٠ مخطوطا و ١٣١ مصورا بالقوتوغراف . أما الفرع الشرقى فقد زاد بمقدار ١٣ مطبوعا تركيا .

وبلغت الزيادة في القسم الافرنجى ٢٤٢٤ مجلدا وكلها مطبوعة منها ١٦٠٩ بالشراء و٨١٥ هدية .
وهى في مجموعها زيادة قليلة اذا قورنت بمثلها في سنة ١٩٢٣ حيث بلغت ٤٥٥٨

ثم اذا قارنا بين الكتب العربية الواردة في سنة ١٩٢٤ وبين الوارد منها في السنين الثلاث
الماضية نجد النقص كبيرا . فقد بلغت زيادة الرصيد في سنة ١٩٢١ ، ٥٢٠٧ مجلدات . وبلغت
في سنة ١٩٢٢ ، ١٥٦٠ مجلدا وفي سنة ١٩٢٣ ، ١٩٣٠ مجلدا . وذلك يرجع الى أنه في سنة ١٩٢١
أهدى السيد حسين الحسينى بك نجل المرحوم السيد أحمد بك الحسينى الى دار الكتب نحو
٤٥٠٠ مجلد من الكتب التى وقفها والده ، وفي سنة ١٩٢٢ أضيف على الرصيد نحو ٥٠٠ مجلد من
مكتبة القسم الأدبى المنقولة من المطبعة الأميرية ، وفي سنة ١٩٢٣ زاد ورود الكتب الفوتوغرافية
الموصى عليها من الخارج كما زاد عدد المخطوطات التى ترد مصادفة : فقد بلغت الأولى في السنة
المذكورة ٢٩٠ وبلغت الثانية ٣٥٦ مجلدا . غير أنه بضم سنة ١٩٢٤ الى السنوات الثلاث التى سبقتها
نجد أن رصيد الكتب زاد بدرجة محسوسة في مدى هذه السنوات الأربع عنه في السنوات الأربع
السابقة ، فقد كان الوارد منها في هذه ٣٥٣٠ فأصبح في تلك ٩١٨١ ولعل ذلك يرجع الى نمو النهضة العلمية
في مصر ، وظهور أثرها في كثرة ما يطبع من المؤلفات في فروعها المختلفة ، كما أنه يرجع الى الإكثار من
استيراد نوادر الكتب العربية المخطوطة أو نقلها بالتصوير الشمسى في مختلف مدن العلم كالأستانة
وباريس ولندن . وقد أصبحت دار الكتب باحتوائها عليها في درجة كبرى من ثروة المادة العلمية .

وقد امتازت سنة ١٩٢٤ عما قبلها باضافة أعظم أثر تاريخى عربى وهو جزء من كتاب الجامع
في الحديث للإمام ابن عبد الله بن ذهب بن مسلم الفهرى القرشى الذى سبق الكلام عليه في تقرير
السنة الماضية . وهو الآن تحت نظر الجمهور في قاعة المعرض بالدار .

أما القسم الافرنجى فقد كانت زيادته في السنين من ١٩١٧ الى ١٩٢٤ هى على التوالى : ١١٤٠
و ٢١٧٣ و ٧٢٠ و ٩٩٦ و ١٦٩٢ و ١٦٦٦ و ٢٦٢٨ و ٢٤٢٤ فيتضح أن الزيادة كانت في السنوات
الأربع الأخيرة ٨٤١٠ على حين أنها كانت في التى قبلها ٥٢٢٩ وهى نتيجة معارة على العموم .
وكان للزيادات غير العادية أسباب خاصة وهى شراء مكتبات صفقة واحدة أو قبول هدايا جملة
واحدة .

ودار الكتب الآن تبذل مجهودا للتوصية على الكتب ولم تعد تنتظر ما يعرض عليها كما كان الحال
قيما . وقد حصل اتفاق مبدئى على شراء مكتبة العمرى آل فاروق . وهى مجموعة ثمينة من المخطوطات
والكتب النادرة تبلغ قيمتها نحو ألف جنيه على الأقل .

وبمناسبة الهدايا التى ترد الى دار الكتب نشير هنا مع الشاء العظيم الى أن حضرة صاحب السمو
الأمير يوسف كمال قد أسدى الى الداريدا بيضاء بأن أهدى اليها في شهر ديسمبر سنة ١٩٢٤ وما يليه

مجموعة نفيسة من الخرائط والأطالس القديمة ذات القيمة العظيمة كما أهدى إليها مجموعة أخرى من الكرات الأرضية والسماوية من صنع القرون الوسطى لا يقل تقديرها عن ثمانية آلاف جنيه . وقد عملت لها الخزانات اللازمة لحفظها ، وعرضت على أنظار الجمهور في أظهر مكان من الدار .

٨ — مخزن الرصيد : هذا المخزن في القسم الشرقى من الدار ، ومساحته تبلغ نحو ٥٤٠ قدما مربعا ، وبه ٢٩٠ خزانة حديدية من طراز أوربي محكم الصنع ، وقد امتلأت كلها بسبب الزيادة المطردة في الرصيد كل عام . فشرعت الدار في التوصية على عدد آخر من مثل هذه الخزانات بواسطة وزارة الأشغال لوضعها في القاعتين البحريتين للمخازن ، وقد كان الرجاء معقودا أن تتم وزارة الأشغال عمل هذه الخزانات في هذا العام والذي بعده كما وعدتنا رسميا بذلك ولكنها كتبت لنا أخيرا بأن المالية لم توافق على هذا الاعتماد . وإذا فلا مناص من طرح هذه المسئلة أمام المجلس الأعلى عند نظر الميزانية المقبلة إذا لم ننجح المساعي لاتمامها قبل ذلك .

وبسبب هذا الضيق احتالت الدار لا يواء الزائد عن الخزانات الحديدية فأنشأت خزانات أخرى ذات جوانب وأبواب من الخشب الأبيض بدون زجاج يكشف ماتحتويه ، ثم أقامتها في الممشى الموصل لغرفة المطالعة على الجانبين لعدم وجود أماكن في الداخل ووضعت فيها الدوريات . وهناك خزائن أخرى خشبية من هذا النوع تقريبا نقلت إليها الكتب التركية والفارسية وبعض الفنون العربية التي يندر طلبها وهي موجودة الآن بغرفة الأمناء . وفوق ذلك فقد فصلنا من مخازن بيع المطبوعات جزءا لحفظ كثير من المصاحف والخرائط التي تقل حاجة الجمهور إليها . ومع كون هذا العمل قد اقتضته الضرورة إلا أنه لا يصح الاستمرار عليه مدة طويلة لأن الخزائن الخشبية الحالية لا تنفي بصيانة الكتب إذ هي ليست محكمة الأبواب كالخزائن الحديدية بل تتخللها الأتربة أثناء كنس الطرقات صباح كل يوم رغم موالاة تنظيفها .

وكذلك قد ضاق مخزن الجرائد الافرنجية بما فيه من أطالس وغيرها ، ولم يعد به مكان خال لما جد منها في عامنا هذا ، فمن أجل ذلك سننقل مجموعات الأطالس الى المكان الذي كانت تشغله ورشة التجليد (بعد نقلها الى مكانها بالمطبعة) وستنقل مجموعات الجرائد بمكانها . وبذلك يكون كل قسم قد انفصل عن الآخر وذلك مما يدعو الى تنظيمه وسهولة تناوله .

وسنوصي على عمل خزائن أخرى لوضع كتب المراجعة فيها بقاعة المطالعة لفائدتها المزدوجة ، أولا لتقرب تلك الكتب من متناول أيدي الجمهور ، وثانيا لتخفف من ازدحام المخازن .

هذا ولا بد من التفكير من الآن فيما سيؤول اليه أمر الرصيد وضيق أمكته في المستقبل . فان توقع زيادته المطردة كل عام يدعو الى تهيئة المكان اللازم لوضع خزانات الكتب ، ولأنها ثقيلة الوزن جدا قد يخشى مع طول الزمن على الأسقف الموضوعة عليها ، ولو أن الدار كانت تشغل

الدور الأرضي لما خفنا سوء المغيبة . ويستحسن في هذه الحالة أن ينظر منذ الآن في تدبير مكان آخر لدار الكتب يصح أن يبنى خصيصا لها ، أو أن تنقل دار الآثار الى جهة أخرى — وهذا هو الأوفق والحل المعجل — وبذلك تنفرج الأزمة عن دار الكتب فينقل كثير من الأثقال الموجودة الآن في الدور العلوى الى الدور الأرضي وتعدّ أمكنتها للجديد من الخزائن والكتب المستقبلية . فاذا لم يكن كل ذلك ممكنا في الوقت الحاضر فلا أقل من أن تخلّى دار الآثار — خصوصا بعد انتقالها الى وزارة المعارف — بعض الحجر الغربية الزائدة عن حاجتها للانتفاع بها في سدّ حاجة دار الكتب .

٩ — قاعة المعرض : وكما ضاقت مخازن الرصيد بكتبها ضاق المعرض بمعرضاته ، ولذلك طلبنا من وزارة الأشغال فتح باب كبير في الحائط الشرقي يوصل الى مكان فسيح مكشوف وغير منتفع به الآن لضمه إليه . وأشرنا بعمل الشبائيك الحديدية والخشبية اللازمة له حتى يتسع المعرض ويوضع فيه ما جدّ ويحدّ مما يجب عرضه على أنظار الجمهور من تحف ومخطوطات ثمينة ونحوها . ووزارة الأشغال الآن تعمل التصميمات والمقاييس اللازمة لإتمامه ولكن لا نعلم بالضبط كم يلزم من الزمن لانجازه بعد أن عوّدتنا الظروف عدم التعويل على شيء الا حين تمامه .

١٠ — تجليد الرصيد : كانت حركة التجليد في سنة ١٩٢٤ بطيئة بسبب اشتغال الورشة بتغليف الكتب التي تقوم بطبعها المطبعة للدار وللأفراد فلم يزد ما عملته عن ٣٤٢٠ مجلدا ولكننا زدنا بعض العمال حتى تزيد عملية التجليد صيانة للرصيد .

١١ — كتب البيع : كانت المطبوعات المعدة للبيع بدار الكتب الى عهد قريب قليلة العدد ، فلم يكن لها مخازن منظمة حتى طبع ٣٠٠٠ نسخة من كل جزء من أجزاء صبح الأعشى الأربعة عشر و ٢٦٠٠ نسخة من كل من كتابي التاج والأصنام و ٢٠٠٠ نسخة من كل جزء من أجزاء كتاب الإحكام الأربعة و ٢٠٠٠ نسخة من كل جزء من أجزاء كتاب الطراز الثلاثة و ٣٠٠٠ نسخة من كل جزء من أجزاء كتاب الاعتصام الثلاثة و ٢٠٠٠ نسخة من الجزء الأول من كتاب الخصائص . فازدحمت المخازن بمطبوعاتهما وكان لا بد من النظر في توسيعها أو تخفيف عبئها . فرئى بيع الكتب المطبوعة في المطابع الأهلية صفقة واحدة بالمزاد العلاني نظرا لكساد سوقها ، وتخفيفا عن المخازن ، وإخلاء محل توضع فيه الكتب الحديدية من الطبعة الأميرية مثل أساس البلاغة ونهاية الأرب وعيون الأخبار . وفعلا تم بيع كتب الإحكام والطراز والاعتصام وبعض نسخ من كتاب الخصائص بتاريخ ٧ سبتمبر سنة ١٩٢٤ ، وعملت في المخزن تراكيب خشبية رتبت فيها كل المطبوعات الباقية والمصحف الشريف وأصبح المخزن متسعا نوعا ما لما يتم طبعه من الكتب الحديثة .

١٢ — المصحف الشريف : تم طبع هذا المصحف وتجليده في أوائل سنة ١٩٢٥ ووردت أول رسالة منه في ٤ فبراير سنة ١٩٢٥ وبلغت نسخته ٤٦٥٠ منها ٤٣ مذهبة ، أهديت الى الوزراء

والكبراء في الأمة كما أهديت عدة نسخ أخرى من المجلدة بالتبيل الى أهل الرأي والنظر في البلاد والباقي عرض للبيع على الجمهور بمن خمسين قرشا فأقبلوا عليه بشغف ولم يبق منه الا نسخ معدودة .

١٣ - ترتيب المخزن - لا بد من الإشارة الى أن ترتيب كتب الرصيد بالمخزن ليس مما تغتبط به دار الكتب في العصر الحاضر ، وذلك لأنه قد روعيت فيه الطريقة الألمانية القديمة وهي وضع الكتب في الخزانات بحسب فنونها حتى يكون المخزن صورة للفهرس . وهذه طريقة تمسك الألمان بها كثيرا نظرا لما تحدثه من حسن الأثر في نفس الناظر الى المخزن : فيرى كتب الطب مثلا كلها موضوعة بعضها الى جانب بعض ، وكتب الحقوق والتاريخ والأدب وغيرها كذلك . وهذا النظام مقبول في دور الكتب الصغيرة المحدودة الوارد ، ولكنه لا يناسب الدور الكبيرة : لأنه لا يتيسر دائما أن يترك محل كبير خاليا عقب كل قسم لوضع الحديد منه بجانب القديم ، فيضطر الأمانة الى ترحيل الأقسام من جهة الى جهة ، أو فصل أجزاء بعض الأقسام عن أصلها ، فيترتب على ذلك ارتباك مستمر . وفضلا عن ذلك فللطريقة المتبعة عيب جوهري آخر وهو أنها لم تراعى ما يسمى بمسألة الأحجام اذا استثنينا الكتب ذات الحجم الكامل ، فهذه قد استبعدت بالكلية من المخزن ذي الخزائن الحديدية ووضعت في مكان آخر بصرف النظر عن ترتيب العلوم والفنون مع بقاء أرقامها متصلة بعلم معين وعدم وجود صلة بينها تميزها فلا يمكن الاهتداء اليها الا بطريق الاستقراء .

يجد الناظر الآن الى المخزن كتباً صغيرة الى جانبها كتب كبيرة ، وأخرى من الكبيرة موضوعة بالعرض الى جانب الصغيرة ، مع أن الرفوف جميعا قابلة للتحرك في الخزائن الحديدية التي اقتنتها الدار بمن عظيم لمزاياها هذه . وبذلك قد ضاع مكان فسيح كان من الممكن الانتفاع به لو روعيت نظم الأحجام . وقد حاولنا أن نوجد شيئا من هذا النظام في بعض الفنون كالطب مثلا مراعين طرقا متوسطة تجمع بين بقاء تقسيم الفنون على حاله ومراعاة الأحجام الى حد ما اقتصادا للامكنة كالمبتع في ألمانيا نفسها ، فكانت التجربة خيبة محقة . وذلك لأن واضع النظام القديم لم يكونوا يحسبون أى حساب للأحجام ، وبما أن قواعد إدارة دور الكتب تقضى باتقاء التغييرات الجوهرية الكبرى ما أمكن خشية تعطيل الانتفاع بالكتب ، ونظرا لاشتغال جميع المغيرين الآن بترتيب الفهارس وإنشاء الحديد منها ، وبأعمالهم اليومية لم نربدا من مراعاة الأناة والصبر على هذه الحالة حتى يتم عمل الفهارس التي تساعد حتما على القيام بأمر التغيير المطلوب .

ومن عيوب طريقة ترتيب المخزن بحسب الفنون والعلوم المختلفة أن أرقام الكتب لا بد أن تسبق أو تلحق ببعض حروف يرمز بها الى اسم الفن في الكتب الأجنبية وبكتابة الاسم كاملا في الكتب العربية مما جعل التقسيم الآن الى ٩٠ طائفة من الأرقام كلها تبدئ من رقم ١ الى تمام عدد الكتب في الفن . وهذا يجعل استخراج أى كتاب غير ميسور إلا على من درس رسوم المخزن درسا

عملية تاما مدّة من الزمن . وبطبيعة الحال لا يمكن الحزم بأن تقسيم الفنون والعلوم الى عدد معين أمر يجمع عليه كثير من الناس ، وكل يوم يمكن اقتراح أقسام جديدة وهو ما حصل بالفعل في دار الكتب المصرية . فقد زيد عدد العلوم والفنون ، لا في الفهارس وحدها بل في المخزن أيضا . وقد لا يتفق ثلاثة من الناس في إدخال كتاب معين تحت قسم مخصوص : يرى هذا المغير أن يضعه في قسم ثم يرى ثان أنه أحق بقسم آخر ويرى الثالث له قسما يخالفهما وهكذا ، ولذلك كثيرا ما وضعت نسختان أو ثلاث نسخ متوالية الورود من كتاب واحد في أقسام مختلفة . ولو اقتصر هذا العمل على الفهرس وحده لما كان الضرر بالغا ، ولكنه يشمل تغيير مكان الكتاب ورقه في المخزن فاذا تكرر هذا العمل من وقت لآخر فانه يكون عظيم الضرر ويسبب الاضطراب في أعمال المخزن وفي هفا تر الرصيد والجرد . لذلك لا بد من النظر في تنظيم المخزن تنظيما جديدا يتفق وحسن الترتيب الحديث بمراعاة الأبحام وحدها دون التقيد بالفنون والعلوم . لأن المخزن في دور الكتب الكبرى ليس للجمهور بل هو للعمال أما الجمهور فله الفهارس وحدها . ومن المعلوم أن ترتيب الأبحام لا يقتضى التقسيم لأكثر من خمسة أو ستة أقسام على الأكثر يأخذ كل منها رقما خاصا أو يتبع نظام التسلسل مع ترك فراغ لأكبر عدد يمكن الحصول عليه في المستقبل والابتداء بالأبحام الكبيرة ، قليلة العدد ، مع التدرج كما هو متبع في أكثر دور الكتب في الغرب وذلك مع جواز إعطاء أرقام خاصة للمخطوطات أو النفائس على العموم .

١٤ - المعرض : يشتمل المعرض على مجموعة نفيسة من المخطوطات في القرن الأول والثاني من الهجرة وهى إما على ورق البردى ، وإما على الجلود ، أو العظام ، أو الخشب ، أو الأحجار ، أو الفخار مما كان مستعملا في سالف الأزمان . وأقدم المعروضات قطعة من البردى تاريخ كتابتها سنة ٨٧ هجرية ويشتمل كذلك على طائفة من المؤلفات العربية المكتوبة في القرنين الثالث والرابع ومجموعة أخرى بمخطوط مؤلفيها . وفيه مجموعة من مصاحف القرآن الكريم ليس في الوجود ما يضارعها في شئ من أوصافها . هذا الى ما فيه من المؤلفات الفارسية والتركية الأثرية ، ومن النقود الاسلامية النادرة .

وقد بلغ عدد زائرى المعرض في سنة ١٩٢٤ ، ١٠٨٩٠ ، شخصا منهم ٨٨٥٢ من الوطنيين و ٢٠٣٨ من الأجانب .

١٥ - النقود : وبمناسبة النقود نذكر أنه يوجد بدار الكتب مجموعة من النقود والأنواط العربية تبلغ حوالى ٥٠٠٠ قطعة بين ذهبية وفضية ونيكل ومعدن وبرز ونحاس وزجاج بعضها موضوع في دولا ب المعرض ، والآخر في خزانة حديدية ذات مفتاحين أحدهما مع الأمين والآخر مع المغير العربى الأول . ولهذه المجموعة فهرس مطبوع بانجلترا سنة ١٨٩٧ من عمل مستر ستانلى لين پول . وكانت غير مقيدة في عهدة الأمين فشرع في عمل سجل لها مثل كتب الرصيد مبين فيه وصف كل قطعة ، ونوع

معدنها، وتاريخ ضربها، والرقم الجديد، مع رقم الفهرس المطبوع . وقد تم حصر ٣٨٦٧ قطعة لغاية ١٥ فبراير سنة ١٩٢٥ ثم وقف العمل بعد ذلك لمرض أمين الدار مدة تزيد عن أربعة أشهر . وسيستأنف فيما بعد لاتمام إنجازه ويكون من المستطاع تحديد كميته، وفرز كل نوع منها على حدته، في حين أنها تكون كلها في عهدة الأمين .

القسم الثالث

قسم الملاحظين

١٦ — الملاحظون هم حلقة الاتصال بين الجمهور ودار الكتب، وعليهم حفظ النظام في قاعة المطالعة، وفي غرفة الفهارس، وتسهيل البحث والمراجعة على الباحثين فيها . وعليهم تسلم جميع طلبات الاعارة، وتسليم الكتب للمستعيرين، وأخذها منهم لتوصيلها الى الأمناء . وفي عهدتهم فهرس البطاقات المعروض للجمهور .

ومن أعمالهم قيد جميع الكتب الجديدة التي تصل بطاقتها اليهم في دفترين خاصين بهما، أحدهما عربي والثاني أفرنجى، ويعرضان على الجمهور في قاعة المطالعة بصفتهما ملحقا للفهارس . وعدد الملاحظين خمسة يساعدهم عدد من السعاة وعمال اليومية .

١٧ — حركة المطالعين والزوار : بلغ عدد المترددين على غرفة المطالعة بدار الكتب في هذا العام ٤٤١٩٥، مطالعا وبلغ ما أعير لهم من الكتب بداخل الدار ٥٥١٥٢ مجلدا عدا ما ورد من الطلبات الأخرى للكتب التي لا يمكن إعارتها إما لقدمها وإما لتفكك أوراقها، أما عدد زائري المعرض وبيانهم فقد ورد في بند ١٤ هنا .

وبلغ عدد المستعيرين في الخارج ١٠٣٣ مستعيرا منهم ٧٤٢ بضمانات و ١٨٠ بتعهدات و ١١١ بتأمينات .

و بلغ عدد ما أعير من الكتب في الخارج ١٣٧٩٧ مجلدا .

هذا ويمكن القول بأن أكثر أيام الأسبوع عملا هي أيام الخميس والجمعة والأحد ففي اليومين الأولين يكثر عدد المطالعين من طلبة الجامع الأزهر والمدارس على اختلاف طبقاتها وموظفي الحكومة والهيئات الوطنية . وفي يوم الأحد يكثر تردد مستخدمي المحال التجارية من الوطنيين والأجانب لخلوهم من الأعمال . وقد كان نوفمبر هو الشهر الذي استعمل فيه أكبر عدد من الكتب (٧٧٦١) كما كان أكتوبر هو الشهر الذي بلغ فيه عدد المترددين أقصاه (٤٨٥٣) وأقل الأشهر هو إبريل، وقد بلغ فيه

عدد المترددين ١٨٢٦ وبلغت الكتب ٣٩٤٩

وهاك تفصيلا لأشهر السنة وبيانا للاشخاص المترددين فيها والكتب التي استعيرت فيها في الداخل والخارج :

الأشهر	الكتب			الأشخاص المترددون		
	داخلية	خارجية	مجموع	صباحا	مساء	مجموع
يناير	٥١٣٠	٨٩٨	٦٠٢٨	١٣٦١	٢٥٣٧	٣٨٩٨
فبراير	٥٤٤٩	١١٨٤	٦٦٣٣	١٤٨٤	٢٥٩٨	٤٠٨٢
مارس	٤٥٧٧	١١٣٨	٥٧١٥	١٢٤٠	٢٢٠٢	٣٤٤٢
أبريل	٣٠٧٥	٨٧٤	٣٩٤٩	١٥٤٥	٢٨١	١٨٢٦
مايو	٣١٣١	٩٧٨	٤١٠٩	١١٨١	١١٩٠	٢٣٧١
يونيه	٣٢٥٢	١٢٦٧	٤٥١٩	٢٠٩٢	١٣٤٨	٣٤٤٠
يوليه	٤١٢٠	١٣٩٧	٥٥١٧	٢١١٤	١٥٣٠	٣٦٤٤
أغسطس	٤١٣٥	١٢١٣	٥٣٤٨	١٨٦٢	١٥١٠	٣٣٧٢
سبتمبر	٤٦٧٩	١٢٥٦	٥٩٣٥	٢١٤٣	١٧٨٠	٣٩٢٣
أكتوبر	٦٣٢٣	١٢٤٦	٧٥٦٩	٢٣٥٩	٢٤٩٤	٤٨٥٣
نوفمبر	٦٤٠٤	١٣٥٧	٧٧٦١	٢١٠٦	٢٥٥٧	٤٦٦٣
ديسمبر	٤٨٧٧	٩٨٨	٥٨٦٥	١٧١٥	٢٩٦٦	٤٦٨١
المجموع الكلي ...	٥٥١٥٢	١٣٧٩٦	٦٨٩٤٨	٢١٢٠٢	٢٢٩٩٣	٤٤١٩٥

١٨ — قاعة المطالعة : كان للمطالعة قاعة واحدة ثم أضيف إليها أخرى للمطالعة الفرنسية ولكننا رأينا ألا اكتفاء بالقاعة الكبرى توحيدا للمراقبة، وتسهيلا للتدقيق في الملاحظة . ولأن القاعة الأخرى لا يوجد بها في أغلب الأوقات الا عدد قليل فيختص بمراقبتهم أحد الملاحظين بينما تمتلئ القاعة الكبرى بحيث لا يكفى ما فيها من المقاعد لجمهور المطالعين . فنقلنا إليها مقاعد القاعة الأخرى . وخصص الصف الأول من مناضدها لمطالعة الكتب الفرنسية، كما تقرر ألا يستعمل النساخون سوى الصف الأخير . وبذلك أمكن أن تخصص تلك القاعة بأعمال الفهرس الفرنسي التي كان من المتعذر البدء في تنظيمها قبل إيجاد المكان اللازم لتوزيع البطاقات وترتيبها فاذا انتهى الفهرس ننظر من جديد في إلحاق هذه الغرفة بقاعة المطالعة الكبرى أو إضافتها الى المخزن .

١٩ — نظام الاستعارة : قد أصبح التردد على قاعة المطالعة مباحا بدون حاجة للحصول على تصريح خاص . ولكن هذا التصريح واجب حتما في الاستعارة خارج الدار وهو لا يعطى الا بشروط تأمن بها الدار عاقبة الاعارة . وسواء أراد الشخص الاستعارة داخل قاعة المطالعة أو خارجها فإنه يجب عليه أن يقدم طلبا بذلك على استئارة خاصة يختلف نصها بحسب ما اذا كانت الاستعارة

خارجية أو داخلية ولم يكن بأيهما مميز يظهر إحداهما عن الأخرى لأقول نظرة . فميزنا بينهما بطبع خط كبير أحمر على ورقة الاستعارة الخارجية لاستلفات النظر إليها تخفيفا على الملاحظين والأمناء . وكانت الاستمارات تقدم الى الملاحظ فيرسلها الى الأمين . وهذا يحفظ الاستعارات الخارجية ويرسل الكتاب مع أحد السعاة ويرفقه بتصريح الخروج به من الدار ليسلم الى البواب . وكان من المحتمل أن يتسلم الكتاب شخص آخر غير المستعير . لذلك فحطنا كثيرا من الوسائل الأخرى وقررنا أن يبرز الطالب للملاحظ رخصته المخول بها الاستعارة حتى يتأكد هذا من شخصيته عند الطلب وعند تسليم الكتاب وقد أنتجت هذه الطريقة نظاما استراح اليه جميع الأمناء والملاحظين والجمهور لأن ملازمة الرخصة لصاحبها حين التسليم تضمن تمكن الملاحظ من تحقيق شخصية المستلم . كذلك قررنا وضع إمضاء الملاحظ على كل استعارة وكل تصريح بالخروج حتى يثبت أنه هو الذي تولى أمر التسليم بنفسه كما هو واجب بحسب النظام المتبع .

هذا وبالنسبة للاستعارات الداخلية التي يجب فيها بيان رقم جلوس المطالع في قاعة المطالعة رأينا تسهيلات لحفظ إيصالات الاستعارة ورددتها لأصحابها بعد ردهم الكتب أن نوجد صندوقا صغيرا ذا خانات مربعة على كل خانة رقم وذلك بقدر عدد أماكن الجلوس في القاعة لتوضع في كل خانة الإيصالات الخاصة بصاحبها وقد ترتب على ذلك تسهيل مهمة الملاحظين تسهيلات كبيرة .

٢٠ — عرض الكتب الجديدة : ما كان الجمهور ليطالع على الكتب الجديدة إلا إذا طلبها بعد أن يطلع على أسمائها في دفتر قيد الكتب الجديدة ولذلك رأينا عرض هذه الكتب على الجمهور في دواليب زجاجية وضعناها بقاعة المطالعة في مكان ظاهر . وجعلناها تحت مراقبة عامل خاص وهي لا تعار ما دامت معروضة ومدة العرض خمسة عشر يوما .

القسم الرابع

قسم المغيرين العربى

٢١ — المغيرون هم أول من يتسلم المجلات والكتب من قسم الإدارة والحسابات فيراجعونها ويرتبونها ويسجلونها في دفاترهم — بعد أن يقسموها فنيا على مختلف العلوم والفنون — ويكتبون الجذاذات اللازمة لكل كتاب لتضم الى فهرس البطاقات العام . واليه يرجع الباحثون فيما يشكل عليهم من المسائل التي تحتاج الى الإرشاد الفنى لتسهيل الاطلاع . وفوق ذلك فانه يناط بهم جميع أعمال الفهارس من إنشاء الجديد وتكميل القديم منها وتصحيحها على العموم ونقل الكتب من علم الى علم ووضع أرقامها .

ويناط بهم كذلك فحص الرصيد لاستكمال الناقص منه وفحص الكتب الجديدة التي تعرض على الدار لشراؤها وتقويمها وغير ذلك من الأعمال الفنية .

ومهمتهم أشق كثيرا من مهمة غيرهم لأن مجموعة الكتب والمخطوطات القديمة وبعض الحديث منها ليست في الغالب مما يسهل إدراك كنهه إذ كثير منها لا يعرف فيه اسم الكتاب أو اسم المؤلف بوضوح ، وكثير منها لا يمكن أن يفهم من اسمه ما هو موضوع الكتاب لأنه لم تجر العادة بذكر الموضوع بل جرت بذكر أسماء تبتكرها قرائح الكتاب يتدعونها من باب الحلية أو المجاز أو التبرك أو غير ذلك . وكثيرا ما يجدون صعوبات في قراءة الخطوط وتعترف الأجزاء الناقصة من الكتب وربما اضطروا لتصفح الكتاب كله لمعرفة موضوعه وغير ذلك مما لا يمكن أن يتصوره إلا من يكابد هذه المسائل شخصيا .

٢٢ — الفهارس العربية : الفهارس مفاتيح دور الكتب وبدونها لا يتسنى للجمهور أن يعلم ما تحتويه تلك الدور من نفائس ، وإذا علم بها من أى طريق فلا سبيل للوصول الى الكتب التي يطلبها إلا بالفهارس . وهذه على جملة أنواع ، أحدثها وأكثرها وفاء بالغرض هو فهرس الرقاع أو الجذاذات أو الكواغد « الفيش » وهذا موجود في دار الكتب المصرية ومحفوظ في صناديق صغيرة خاصة به على أحدث طراز لولا أن طريقة ضم البطاقات بعضها الى بعض قد روعى فيها منتهى التسهيل مما قد يعرض البطاقات الى الخروج من محلها وضياعها في بعض الأوقات أو وضعها في غير مكانها وكان الأولى أن يكون الثقب الذي يمر منه السيخ غير مفتوح من أسفله ، وألا تيسر الإضافة الى البطاقات أو نزع شيء منها إلا بواسطة إنحراج السيخ من محله بعد فتح الثقل بمفتاح يكون محفوظا عند الأمناء أو الملاحظين . والطريقة التي أشير اليها هي المتبعة في مكتبة مدرسة الحقوق وهي أضمن وأحفظ من المستعملة في دار الكتب .

ولكن للفهرس البطاق عيوبها هي ؛ أولا ، أنه من نسخة واحدة فقط فلا يتسنى استعماله في وقت واحد لأكثر من شخص . واحد في مادة واحدة . ثانيا ، إذا تعدد الباحثون في موقعت مختلفة لم يتيسر لهم البحث بسهولة نظرا لضيق المكان الذي يشغله الفهرس البطاق واتصال بعضه ببعض . ثالثا ، إذا تغير موضع بطاقة فلا سبيل الى التحقق من ذلك الا ببحوث شاقة وإذا ضاعت بطاقة فلا يسهل الاهتداء اليها . رابعا ، يجب على من يريد مراجعة الفهرس أن ينتقل اليه حتما بنفسه فلا يمكن أن يراجعها في منزله أو مكتبه مثلا ولو كان من موظفي دار الكتب . هذا الى وجوب تجديد التالف من البطاقات من وقت لآخر بسبب كثرة تداول الأيدي .

وفهرس البطاقات أرق بطبيعته من فهرس السجلات المحرر بخط اليد والذي لا يسهل مراجعته لعدم إمكان تنظيمه وتنقيحه بصفة دائمة ، والذي كثيرا ما يثقل بالإلحاح بين ثنايا سطوره أو بالاضافة اليه من غير أن يسهل فيه الترتيب والتنظيم لوحده وعدم إمكان تغيير أجزائه .

لذلك ألتجئ الى الفهرس المطبوع فى شكل كتاب يسهل عرض عدد كبير من نسخه على المطالعين وإعارته وبيعه ويتمكن كل باحث من الحصول على نسخة منه فى مكتبه فيبحث فى هدوء وسكون، وبه يتمكن أيضا من إلقاء نظرة عامة على مجموعة الكتب التى يريد البحث فيها وعمل المقارنات المرغوبة ، وقد نصت اللائحة المؤقتة لدار الكتب على تنظيم كل من فهرس الجذاذات والفهرس المطبوع ولكن لم تتبع نصوصها فى كثير مما أشارت به، وهو ما يؤسف له . ومع ذلك قامت دار الكتب المصرية بعمل فهرس عربى لما كان موجودا بها من الكتب فى سنة ١٢٨١ - ١٢٩٢ هجرية ومرة أخرى فى سنة ١٣٠١ - ١٣٠٨ هجرية ومن هذا التاريخ أى من نحو ست وثلاثين سنة لم يعمل فهرس جديد للدار الا ما كان من نشرة طبعتها الدار فى المطبعة الأميرية سنة ١٩١٧ عن الكتب التى أضيفت الى الرصيد فى هذه السنة فقط .

ومن ذلك الزمن زاد الوارد من الكتب وغيرها الى الدار زيادة كبيرة واكتفى بفهرس البطاقات الى سنة ١٩٢١ حيث شرع فى عمل فهرس عام للكتب العربية ولكن هذا العمل الجليل لم تعد له عدته الفنية، وأهم عيب فيه أنه قد جعل أساس العمل فيه الاستثمارات المنقولة عن البطاقات غير الكاملة من الوجهة الفنية والتى كتبت على عجل بواسطة جميع موظفى الدار مرة واحدة وفى وقت قصير وظهرت فيها أغلاط فى أرقام الكتب الخصوصية وخلاط بين المطبوع والمخطوط وإثبات الجزء من الكتاب كأنه كتاب كامل والعكس بالعكس واقتصر فيها من البيانات على ذكر اسم الكتاب واسم مؤلفه أو ذكر بعض الاسم فقط وذكرت كتب ورسائل كثيرة بدون ذكر أسمائها أو أسماء مؤلفيها كأنها قائمة بالكتب ولكن ذلك قد تدورك الى حد كبير قبل الطبع فأكلت البيانات الناقصة بقدر الامكان وأصلح ما أمكن لإصلاحه بهمة رئيس المغيرين العربى الذى باشر عملية الفهرس من عهد نقله من المطبعة الأميرية الى دار الكتب وقام بعمل الملحق للجزء الأول هو وأعوانه وهم يعدون الآن الجزء الثانى لطبعه .

وإذ تين وجه الخطأ فى الاعتماد على الجذاذات القديمة وحدها فقد رئى ابتداء من سنة ١٩٢٣ أن يعدل عن عمل الفهرس من البطاقات كالسابق وأن يعتاض عن ذلك بعمله من الكتب نفسها ليكون العمل أضبط، وبعد تحضيره وكتابته فى البطاقات من جديد يكتب ثانيا فى كشف جديد ويرسل الى المطبعة لطبعه وقد جرى خمسة من مشايخ الأزهر لهم دراية بقراءة المخطوطات أكثر من غيرهم وبدئ العمل فعلا من هذا التاريخ على هذه الطريقة وكان أول ما بدئ به بصفة نظامية عمل ملحق للجزء الأول بالكتب التى زيدت فى سنة ١٩٢٢ و ١٩٢٣ والنصف الأول من سنة ١٩٢٤ ومن ذلك الحين بوشر العمل فى الجزء الثانى من الفهرس وقد اعتمد للطبع منه ثلاثة فنون وهى فهارس المواد الآتية : اللغة العربية وعلم الوضع وعلم الصرف وتوجد ثلاثة فنون أخرى منه تحت الطبع والتصحيح وهى فهارس علم النحو وعلوم البلاغة الثلاثة : المعانى والبيان والبديع، وعلمى العروض والقوافى .

وأربعة فنون أخرى تمت كتابتها في البطاقات ومراجعتها على السجلات وهي الآن على أهبة التحضير لارسالها الى المطبعة وهي فهرس الأدب والتاريخ والجغرافيا والعلوم الاجتماعية، وسبعة فنون أخرى تم تحضيرها ابتداء وكتبت في البطاقات ومتى تمت الفنون الأربعة المتقدمة تراجع على السجلات وتكمل وتكتب في الاستمارات وترسل الى المطبعة وهي فهرس التربية والتعليم والعلوم الرياضية وعلم الهيئة وعلم الميقات وعلم الطب والقوانين وعلم الحروف والأسماء .

وفي أول سنة ١٩٢٤ أشير بعمل فهرس خاص للمخطوطات خاصة تراعى فيه طريقة الشرح والبيان فابتدئ بالتاريخ وقد تم فهرسه ولكنه أوقف مؤقتاً ريثما نتقدم أعمال الفهرس العمومي . على أن هذه الفهارس العربية جميعها لم تراعى فيها غير مادة الكتاب أو اسم الكتاب ولم يعمل أى فهرس خاص بالمؤلفين ارتكنا الى أن الكتب العربية تطالب بأسمائها دون مؤلفيها .

وقد رأينا أن ذلك لا يكفي حجة لعدم القيام بفهرس خاص بأسماء المؤلفين فشرع في هذا العمل وقد تم منه في مدة وجيزة بعض العلوم وشرع في عمل فهرس الأسماء من واقع الجزء الأول المطبوع بعد استيفاء الناقص من الأسماء واستكملها من كتب التراجم وغيرها، ويقدر لتمام هذا الجزء من الفهرس نحو ثمانية أشهر ويسير النوعان من الفهرس بعد ذلك جنباً لجنب وربما مضى عامان كاملاً أو أكثر قبل إتمام جميع الفهارس تأليفاً وطبعاً .

٢٣ — ومما يلاحظ على هذه الأعمال جميعها أنها لم تدون لها خطة سابقة لوضع قواعد معروفة يرجع إليها من قبل حتى إن المطالع على الجزء الأول المطبوع وماحقته لا يستطيع أن يعرف ماهية هذا الجزء من الفهرس الكامل ولا ماهى القواعد التى اتبعت في عمله ولا غير ذلك من البيانات التى كان يجب أن توضع فيه كقائمة يتلوها القارئ فيعرف شيئاً من الأسرار الملتكدة في أذهان من قاموا بهذه الأعمال الجليلية .

إن دار الكتب الملاحقة بالمتحف البريطانى بلندن قد وضعت ٩١ قاعدة لعمل الفهارس في سنة ١٨٤١ وقد أدخل على هذه القواعد تعديلات جديدة في سنة ١٨٦٢ وفي ١٩٠٦ وبعدها وقد وجدت القواعد البريطانية القديمة محفوظة في دار الكتب المصرية برقم ٣٣٣ من فن المكتبات الأفرنجي . وقد كلفنا المغيرين في هذا القسم أن يستخلصوا القواعد المناسبة لحالة دار الكتب المصرية وما فيها من كتب ومجموعات ومخطوطات وما اتبع فيها من تقسيم الفنون حتى يتسنى وضع قواعد مناسبة لحالة دار الكتب المصرية ويظهر أن هذه أول مرة يحصل فيها الاهتمام بالرجوع الى فن المكتبات والاستفادة منه باعتباره فناً قد وضعت فيه التأليف الكبيرة وتخصصت له المجالات المتعددة

في أوروبا وأمريكا* من مدّة تزيد على السبعين سنة، ومع ذلك لا بد أن تقرّر هنا أن المهمة التي يبذلها
حضرة رئيس المغيرين العربي في إنجاز الأعمال المختلفة والروح العالية التي يشغل بها ويرشد بها
مرءوسيه تستحق كل إعجاب وتقدير .

القسم الخامس

قسم المغيرين الافرنجى

٢٤ - يكاد يكون العمل الأساسى للمغيرين في القسم الافرنجى مثل عمل زملائهم في القسم
العربي مع الاختلاف الآتي وهو أن الكتب الافرنجية المحفوظة بدار الكتب كلها مطبوعة وهي على
العموم أكثر وضوحا في ظهور موضوعها وأسماء مؤلفيها ومحل الطبع واسم الناشر الى غير ذلك مما تمتاز
به الكتب الحديثة عن الكتب القديمة على العموم . وهناك اختلاف آخر وهو أن القسم الافرنجى
يكثّر رصيده بالتوصية على الكتب الحديثة وقليل من الكتب القديمة التي يظهر عدم وجودها بالدار .
وهذا العمل كثيرا ما يقوم به المدير شخصيا بعد مراجعة المجالات المختلفة والفهارس الافرنجية التي
تتدفق على دار الكتب كل يوم من كل صوب وناحية من العالم الأوروبى والأمريكى . وإذا أضفنا
الى هذه الأعمال مشاق الفهارس كانت أعمال القسم الافرنجى عظيمة الأهمية وقد لاحظنا أن هذا
القسم يفتقر الى التقوية بعال جدد نتوافر فيهم معرفة اللغات الأجنبية بشكل أوفى وأدق وقد عينا
فعلا من بضعة أيام شخصا هولانديا باليومية يجيد اللغات الأوروبية المختلفة وعلى الخصوص الألمانية
التي لم يكن ليعرفها أحد من موظفى الدار وسعينا لاستكمال النقص الباقي بتعيين شخص آخر له إلمام
تام بأداب اللغة الفرنسية وفنها ويعرف اللغة الانجليزية أيضا فوق العربية التي هي لغته الأصلية
ونرجو أن يتم تعيينه قريبا لنستكمل به عمل الفهرس لسرعة إنجازه . ولكن وزارة المالية لم توافق
على اقتراحنا وهو مما يهبط حركة الترقى في دار الكتب وسنعيد الكرة عليها لعلها تقنع في آخر الأمر
بأننا لم نكن مغالين فيما طلبنا .

٢٥ - الفهرس : يرجع في الملاحظات العامة عن الفهارس الى ما ذكرناه في البند
الثانى والعشرين ويلاحظ أن الفهرس الافرنجى الوحيد الكامل نوعا ما هو فهرس البطاقات الذى
يراجع الآن لاستكماله وإعداده للطبع في المستقبل بعد مراجعات فنية أخرى وقد كان للدار

* نذكر منها كتاب الدكتور جريزل Dr Graesel المترجم الى الفرنسية بمعرفة المسيو لود Laude وقد ظهر في باريس
سنة ١٨٩٧ وهو كتاب على عظيم ما ترك شيئا في فن المكتبات إلا أحصاه وكتاب المسيو مير Maire وظهر أيضا في باريس
سنة ١٨٩٦ وأما أهم المجالات فهي La Revue des bibliothèques. The Library. The Library Journal.
وقد أوصينا باقتنائها للدار لما فيها من جليل المعلومات والقوائد كما أوصينا على أحدث الكتب التي لم تعرف في مصر لآن .

فهرس فرنسى صدر فى جزأين ، أحدهما عن كل ما كتب عن مصر : ظهر فى سنة ١٨٩٢ وقام بعمله المسيو فولارس وأعاد طبعه المسيو موريتس فى سنة ١٩٠١ فى مدينة فينا ، والآخر عن الشرق ظهر فى سنة ١٨٩٩ ومن ذلك العهد زاد عدد الكتب زيادة عظمت ولم يطبع فهرس جديد اللهم إلا النشرة التى صدرت سنة ١٩١٧ ومر ذكرها فى بند ٢٢ هنا خاصة بالسنة المذكورة . وقد كانت الفهارس القديمة المطبوعة حسنة الترتيب ولكن عدد الكتب والمقالات التى أشير إليها كان أقل من عشر عدد الكتب الموجودة الآن بالدار فقد جمع أول فهرس عن مصر ١٥٠٠ كتاب ومقالة وثانى فهرس نحو ٥٠٠٠ رقم فقط بين كتب ومقالات ويظهر أنه قد بدئ فى يناير سنة ١٩٢٤ بإعداد العدة لطبع فهرس جديد شامل للكتب الفرنجية الموجودة بالدار مقسمة الى فنون ومرتبة على الحروف الهجائية بأسماء المؤلفين وقد قسمت الكتب الى ٤٧ فنا اعتبرت أساسا ثم كتبت الجذاذات لجميع هذه الكتب بأسماء مؤلفيها ، وقد فرغ الآن من كتابة تلك الجذاذات وشرع فى مراجعتها وترتيبها بأسماء المؤلفين فنا فنا .

ولقد وجدنا أنه لم يعمل من هذه الجذاذات غير نسخة واحدة ولذلك بادرنا بعمل نسخة أخرى منها حتى نتمكن من المراجعة وقت الطبع .

هذا وإن هذا الفهرس يحتاج الى مراجعة فنية ولغوية دقيقة قبل الشروع فى طبعه . وستقف فيه فى آخر ديسمبر سنة ١٩٢٥ اذا انتهت أعمال المراجعة الدقيقة قبل ذلك الوقت . ولا يشمل هذا الفهرس المقالات الموجودة فى المجلات فان هذا العمل أصبح غير ميسور الشروع فيه الآن مع كثرة ما هو منها بالدار ولاحتياج الى قسط عال من الكفاءة والاجتهاد .

ومما تصح ملاحظته أن جميع أعمال الفهرس الأفرنجى الحديث لم تراع فيها الدقة من الابتداء ولم يرسم لها خطة معينة بقواعد ثابتة تتبع عند اللزوم وهو ما يؤسف له كثيرا خصوصا أنه كان فى إمكان القائمين به أن يضعوا القواعد اللازمة جريا وراء خطى الأوربيين الذين يحفظون كتبهم ويتداولونها بأيديهم .

القسم السادس

القسم الأدبى

٢٦ — نتجه أنظار الأمة الآن الى دار الكتب بقوة لم تعهد من قبل وتكثر مطالبها بالقيام بأجل الأعمال العلمية من طبع أعظم الآثار العربية ونشرها بين الناس بعد ضبطها وتصحيحها وشرحها عند الحاجة ، وقد شجع جمهور النابهين على رغبتهم العلمية المشروعة ما قامت به الدار من طبع أثمن الكنوز العربية مثل كتاب صبح الأعشى ، وأساس البلاغة ، ونهاية الأرب ، وعيون الأخبار ، وديوان

مهيأ، وغيرها . ولو علم الناس أن قوى دار الكتب للآن محدودة جدًا وعدتها في هذا الصدد تفتقر إلى التكبير والتشجيع لما طالبوها بالمزيد، غير أن سنة الرق والعمل على تحقيق الرغبات المشروعة تضطرننا إلى زيادة العناية والاهتمام بشأن القسم الأدبي، ذلك القسم الذى توكل إليه وحده تلبية كل هذه الطلبات إذا ما زيد في قوته وفي تشجيعه .

هذا القسم مكون الآن من عشرة من المصححين ثلاثة منهم موظفون ثابتون والسبعة يشتغلون باليومية مع أن هذا القسم يجب أن يكون أثبت الأقسام وأولها بالرعاية الكبيرة، لأن منه ينبعث نور العلم القديم وعليه يقوم إحياء العلوم العربية بمقدار ما يمكن أن يباشره من تصحيح ونشر، وهو يحتاج في عمله إلى راحة البال التامة والتشجيع المتوالى .

ليس المصححون بعالم يساعدون المطبعة فحسب . إنهم طائفة من العلماء وقفوا أنفسهم على مراجعة الكتب التى ترى دار الكتب طبعها إحياء للعلوم العربية : يفحصون هذه الكتب جملة جملة وكلمة كلمة ويضبطون منها ما يحتاج إلى الضبط ويصححون منها ما يفتقر إلى الإصلاح ويشرحون منها ما يحتاج إلى الشرح، وبد أن كانت الدار تعتمد على مجهودات أشخاص خارجين عنها فى اقيام بهذه الأعمال أصبح مؤئلاها الوحيد هو القسم الأدبي أو قسم المصححين يشرف عليه حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الأكبر السيد محمد الببلاوى نقيب الأشراف ومراقب إحياء الآداب العربية فى الدار ويساعده حضرة شاعر مصر الكبير حافظ بك إبراهيم وحضرات المصححين بين عالم وشاعر وأديب ويدير حركته الأستاذ العالم. الزايد الشيخ أحمد زكى العدوى .

لقد زادت أعمال هذا القسم زيادة تستدعى تقويته بأربعة على الأقل من العلماء المدققين يكونون من أهل الدراية والمقدرة والاجتهاد خصوصا أن فى نية الدار الشروع فى عمل من أكبر الأعمال وأعظمها فائدة وهو القيام بتحضير معاجم للغة العربية بين موسوعات عظيمة ومتوسطة وموجزة تنتفع بها كل الطبقات فى الأمة المصرية الناهضة من علماء وطلبة وأرباب أعمال على ما سيفصل فى بند ٢٩

٢٧ - أما الأعمال التى قام بها القسم الأدبي فى غضون سنة ١٩٢٤ فهى على قسمين :

الأول مطبوعات الدار، وهى الجزء الثانى والثالث والرابع من نهاية الأرب، والأجزاء الثلاثة الأولى من عيون الأخبار، والجزء الأول من الفهرس العربى وملحقه، وثلثا الجزء الأول من ديوان مهيار، وكتاب الأصنام، وكتاب أنساب الخليل، ومسالك الأبصار، وقد وقف ظهورهما لظروف خاصة .

الثانى : مطبوعات الجمهور، وهى شرح قانون العقوبات وفى إدارة الحرب، وكتاب الأخلاق، وقلعة محمد على، وتاريخ القرن التاسع عشر، ودروس الجغرافيا للمدارس الثانوية، ومتن الألفية، وسمير الأطفال .

أما ما ينتظر أن يتم في سنة ١٩٢٥ من مطبوعات الدار فهو الأجزاء الرابع والخامس والسادس من عيون الأخبار ، والسادس والسابع من نهاية الأرب ، والأول والثاني والثالث والرابع من الأغاني ، وبقية الجزء الأول من ديوان مهيار مع الجزء الثاني منه . وأما مطبوعات الجمهور فستتم منها الرحلة الججازية وما يقدم للدار في هذه السنة .

٢٨ — كتاب الأغاني : من أجل الأعمال التي أريد بها إحياء العلوم العربية اتفاق دار الكتب المصرية مع حضرة السيد على راتب بك على أن يطبع بها كتاب الأغاني على نفقته الخاصة بعد ضبطه وشرح غريبه بمعرفة مصححي الدار وعلى أن يهب لها ما يطبع منه لتبيعه بأقل قيمة ممكنة نشرًا للعلم وتعميًا للفائدة . وقد صادق المجلس الأعلى على هذا الاتفاق بتاريخ ٧ مايو سنة ١٩٢٥ وباشر القسم الأدبي هذا العمل بالخليل فوق أعماله الأخرى العديدة وسيظهر الكتاب في نحو أربعة أو خمسة أعوام إن شاء الله تعالى . وقد شكلنا لجنة خاصة للمراجعة الأخيرة من حضرات الأساتذة حافظ بك إبراهيم ورئيس القسم الشيخ أحمد زكي العدوي وحضرة أحمد أفندي نسيم الشاعر القدير المصحح بالدار ، لأن تصحيح هذا الكتاب وضبطه من أشق الأعمال وأدقها لكثرة ورود الأعلام فيه والكلمات الفارسية .

٢٩ — معجم للغة العربية : فكرنا كثيرا في قيام دار الكتب بطبع معجم للغة العربية فوجدنا أن خير ما يمكن عمله في هذا الموضوع هو الانتفاع بالمجهودات العظيمة التي قام بها المرحوم النجاري بك القاضي بالحاكم المختلطة ، وتتخصر هذه المجهودات في أن النجاري بك قد رتب كتابي لسان العرب والقاموس على الترتيب الهجائي الحديث ، فوضع كل مادة أو فرع من مادة في موضعه الأصلي على ترتيب حروف الهجاء المعروف مع مراعاة الترتيب بين الحروف التالية للحرف الأول في كل كلمة ، ولم يغير حرفا من الكتابين . ومن عانى مراجعة لسان العرب أو القاموس علم مقدار الصعاب التي تقف في سبيل الباحث لإدماج مواد كثيرة في مادة واحدة ؛ فكتابه إذاً يجمع بين المحافظة على نص أعظم كتابين في لغة العرب موثوق بنقلهما وبين تسهيل الرجوع إليهما عند الحاجة ؛ وقد أكل من عمله تسعة عشر جزءا من لسان العرب وما يقابلها من القاموس وبقى الجزء الأخير من اللسان .

وللشروع في طبعه يجب أولا الاتفاق مع ورثة المرحوم النجاري بك على شروط العمل ثم تأليف لجنة لإتمام الباقي ، وهو سهل بعون الله ، ثم يراجع الكتاب كله للوثوق من عدم فوات شيء منه .

ويحسن باللجنة حين مباشرتها للعمل أن تجعل بين يديها كثيرا من كتب اللغة الأخرى الموثوق بها مخطوطة ومطبوعة بما في ذلك الرسائل الصغيرة المؤلفة في مسائل خاصة مثل كتب الأضداد وما أملاه الأصمعي ، وما نثر بين ثنايا كتب الأدب ، فما وجدته زائدا عما في كتاب النجاري بك وضعته في موضعه مع بيان المصادر المنقول عنها وذكرها ، وبذلك ينشر للعلماء والمتأديين أوسع كتاب في اللغة وأكثره فائدة .

ولزيادة الانتفاع يحسن أن تأخذ اللجنة في أثناء عملها المواد الهامة التي يحتاج إليها عامة الأدباء والمشتغلين بمختلف العلوم وتجعل منها معجماً قريب التناول متوسط العبارة يخرج في مجلدين أو ثلاثة فقط ويكون أقرب للأيدى من القاموس والصحاح وما إليهما .

ومن هذا الأخير يؤخذ أيضاً معجم صغير مختصر يسعف المستعجل ويذكر الناسى ويخرج في حجم مختار الصحاح بترتيب سهل وعبارة مألوفة ، يطبع على ورق رقيق في قطع صغير حتى يتيسر وضعه بالحب على مثال المعاجم الصغرى الأجنبية ويستعمل في المدارس الصغرى .

وإننا نشكر لحضرة الأستاذ العلامة الشيخ أحمد محمد شاكر الفاضل الشرعى ما قام به من البحث الابتدائى في هذا الموضوع ، ذلك البحث الذى مكنتنا من أن نبسط الأمر بهذا الشكل الدقيق الذى سنعرضه على المجلس الأعلى بصفته المشرف على مشروع إحياء الآداب العربية ، لاتخاذ أحسن الخطط وأقربها لتنفيذه .

القسم السابع

المطبعة

٣٠ — من حسن حظ دار الكتب أن أصبحت مزودة بمطبعة كبيرة ، وورشة للتجليد ، وقسم للتصوير الشمسى (آلة فوتوستات) وذلك كله مما يمكنها من القيام بعظيم الأعباء التى تقوم بها دور الكتب الكبرى .

أما المطبعة فقد قامت فعلاً في سنة ١٩٢٤ باظهار نحو ١٤٠٠٠ نسخة من الموسوعات التى تذيعها الدار على العالم العربى ونحو ٥٠٠٠٠ نسخة من المؤلفات والرسائل التى يقدمها الأفراد لطبعها على نفقاتهم .

وأما ورشة التجليد فقد قامت بإنجاز ٥٠٠٠ كتاب للدار وللجمهور .

والمنظور أن تقوم المطبعة في سنة ١٩٢٥ باظهار ٢٧٠٠٠ نسخة من أسفار دار الكتب ونحو ٦٧٠٠٠ نسخة من مؤلفات الأفراد الخاصة بين كتب ونشرات ويتنظر تجليد نحو ٨٠٠٠ مجلد للدار غير مطبوعات الجمهور .

٣١ — هذا وقد بلغت إيرادات المطبعة في سنة ١٩٢٤ نحو ١٥٠٠ جنيه من مطبوعات الأفراد . وقد تضرر ملاحظ المطبعة من إجماع كثير من المؤلفين عن تقديم مطبوعاتهم الى الدار بسبب غلو أسعار مطبعتها حيث كان يضاف ٧٥٪ الى الأجور و ١٠٪ الى ثمن الأدوات كمصاريف عمومية ومع إنقاص ٧٥٪ الى ٤٠٪ لا يزال الإجماع مستمراً وقد بحثنا الموضوع ورأينا الاكتفاء

بعشرين في المائة فقط بدل ٤٠٪ مع إبقاء العشرة في المائة للصاري العمومية فأصبحت الأجور بذلك مقبولة وتساوى ما يطلب في المطابع الأهلية الموثوق بها . وجرى العمل على ذلك ابتداء من شهر مايو سنة ١٩٢٥ حيث إن الغرض من إنشاء المطبعة لم يكن مجرد الاتجار بل هو إحياء الآداب العربية ونشر القيم من الكتب وتقديم المطبوعات العربية .

هذا وأعمال المطبعة موجبة للارتياح التام بفضل ملاحظها الفني حضرة نديم افندي الذي يبدي نشاطا عظيما في تنظيم حركة الطباعة وورشة التجليد وقسم التصوير .

وأما عامل قسم التصوير الشمسي فقد قام بنقل نحو ٨٧٠٠ ورقة بين صفحات كتب كاملة أو أجزاء كتب أو رسم من صور . وقد عين لهذا العامل مساعد يتمرن على العمل حتى لا يعطل اذا ما مرض أو غاب العامل الأصلي .

٣٢ — مكان المطبعة : في نوفمبر سنة ١٩٢١ نقلت مطبعة القسم الأدبي الى دار الكتب المصرية في مكان مكتبة سعادة زكي باشا بالدار . وعلى ضيق هذا المكان أمكن حشر آلات الطباعة به مع الجماعين والطابعين . وبقيت مخازن الأدوات وورشة التجليد بالدور العلوى وقد اضطرت دار الكتب بسبب الزيادة المطردة في أعمال المطبعة الى مخبرة وزارة الأشغال لعمل « سندرة » بالمطبعة وتم ذلك فعلا في أوائل سنة ١٩٢٤ ووضع بها الجماعون صناديقهم . على أنه رغبة في الانتفاع بمكان مخازن أدوات المطبعة في الدور العلوى لضمه الى مخازن الرصيد، وضرورة نقل ورشة التجليد من مكانها العلوى الى الدور الأرضى لتكون مع المطبعة جنبا لجنب مع باقى ورشها، سعت الدار لدى وزارة الأوقاف حتى ظفرت منها مع الشكر العظيم بقبول من أرضية دار الآثار في ديسمبر سنة ١٩٢٤ ونُقلت فيهما ورشتا الجماعين والطابعين . وإلى مكان هاتين نقلت ورشة التجليد وقسم الفوتوستات . ثم أعدت السندرة لمخازن الأدوات . وبذلك ارتبط العمل بأقسام المطبعة من مخازن وورش وسهلت إدارته وتيسر الإشراف عليه . ثم لا تزال المخبرات جارية بيننا وبين الأشغال عن إتمام ما لم يتم من التوصيلات والترميمات في مباني الدار . وإنه وإن كانت حركة المطبعة معطلة الى حد ما بسبب عدم الانتهاء من هذه التوصيلات الضرورية للمكان إلا أنه من المنظور أن يتم ذلك في أقرب حين وتستأنف المطبعة أعمالها وتعوض ما فاتها .

وترتب على نقل ورشة التجليد الى مكانها الحالى إمكان استعمال غاز الاستصباح لتوليد الحرارة اللازمة لاستعمال آلة بصم الذهب على الكتب بورشة التجليد بدلا من استعمال التيار الكهربائى الذى لم يأت بفائدة ولا نظن أن هناك ضررا من استعمال غاز الاستصباح فانه يستعمل من مدة طويلة في مثل هذه الحالة بالمطبعة الأميرية .

٣٣ — هذا ولأن لم تظهر ضرورة استكمال القسم الفرنجى بالمطبعة نظرا لأن الحاجة إليها لم تكن إلا لطبع الكتب العربية . وربما التجأنا الى استكمال هذا القسم عند طبع الفهرس الفرنسى للدار ولكن ذلك لن يكون إلا بعد استكمال قسم التغير الفرنجى حتى يتسنى له القيام بالتصحيح اللازم .

ملحوظات عامة

٣٤ — المباني : لاحظنا أن مباني الدار لم ترمم من الداخل منذ إنشائها وأن دهانها أصبح في حالة يفتقر معها إلى التجديد فقد بلى في أغلب الشبائيك والأبواب والحوائط وقد أجريننا قليلا من الإصلاح البسيط وطلبنا من وزارة الأشغال عمل الترميم العام اللازم كما طلبنا منها وضع الشبائيك الخشبية والحديدية اللازمة للجزء المبنى المكشوف المتأخر لبناء المعرض للانتفاع به حيث هو مهممل الآن ومعرض للرياح والأثرية ولا ينتفع به فعمل الكشف الابتدائي بمعرفة الوزارة ولأن لم يتم شئ بشأنه ولا بشأن الترميم المذكور وهكذا نلاحظ أن أعمال الدار المرتبطة بالمصالح الأخرى قد يكون نصيبها التأخير أو الإهمال على شدة ضرورتها كمسألة الخزائن الحديدية ومسئلة المباني هذه وغيرها فبذا لو أمكن أن تتولى الدار بنفسها وبماليتها جميع ماتحتاج اليه من الشئون في مقابل مساعدة مالية لها من ميزانية الحكومة . كذلك لاحظنا أن النجارين قد أقاموا قاعة خشبية بأعلى دار الكتب لعمل النجارة فطلبنا من وزارة الأشغال أن تستبدل بها غرفة مبنية من طوب فأجابت بالرفض مع أن في ذلك محافظة على الدار .

• ولاحظنا أن أنايب المياه الموجودة بداخل الدار والمعدة لإطفاء الحريق لم تجرب من عهد وضعها فطلبنا من مصلحة المطافئ أن تجربها حتى يتبين أهى صالحة للاستعمال عند الحاجة أم يجب استبدال غيرها بها وقد أجابت بوجوب إجراء إصلاحات خاصة فأسرعنا بعملها .

٣٥ — تنمية رصيد الدار أو ثروتها العلمية : إن دار الكتب على الجهود العظيمة التي تبذلها للحصول على المطبوعات التي تظهر في مصر تارة بالاستهداء وأخرى بالشراء كان محصولها ولا يزال قليلا ، وكثيرا ما تظهر مطبوعات جديدة ثم تنقرض ولا يكون لها أثر في الدار التي هي في الواقع المعهد العام لمراجعة طلاب البحث العلمى والتاريخى وغيره .

وكان من تفكير الدار لتلافي هذا النقص أن تقترح استصدار قانون يجعل إهداء المطبوعات إليها من كتب وجرائد ومجلات ونشرات وغيرها مما يظهر في مصر أمرا واجبا — وذلك لأن هذه السنة سنة الهدية الاجبارية متبعة في البلاد المتمدينة وقد جاءت فيها بفوائد جملة لا من حيث تكثير عدد المقتنيات فحسب بل من حيث الوقوف على الحركة العلمية والأدبية في البلاد بطريقة منتظمة وبغير عناء .

ويظهر أن الظروف لم تسمح بتنفيذ هذا الاقتراح في الوقت الحاضر ولذلك فكرنا مليا فوجدنا في المادة الثالثة من قانون المطبوعات الصادر في ٢٦ يولييه سنة ١٨٨١ ما يغني عن استصدار مرسوم الهدية الإجبارية .

وقد كتبنا الى وزارة الداخلية بمعنى ما تقدم وطلبنا اليها استصدار قرار بتنفيذه خصوصا أن سجلات الدار أظهرت أنها كانت تحصل على نسخ من جميع المطبوعات التي كانت ترد الى الداخلية بموجب هذا القانون .

ونسجل هنا مع السرور أن هذا القرار صدر بالفعل في ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٥ من معالي وزير الداخلية مستندا الى اقتراح دار الكتب المشار اليه .

وبتنفيذ هذا الاقتراح يكون لدى الدار مورد جديد من المطبوعات الحديثة يكمل به الرصيد بانتظام وبلا مصاريف .

كذلك طلبنا الى حضرة صاحب المعالي وزير مصر المفوض في باريس أن يتوسط لدار الكتب لدى جامعات فرنسا حتى ترسل لنا نسخة من الرسائل Thèses التي يقدمها طلبة الدكتوراه في العلوم القانونية والاقتصادية .

ونحن لا نألو جهدا في اختيار الكتب الجديدة الثمينة على العموم من عربية وأجنبية مستعنين في القسم العربي بحضرة صاحب الفضيلة مراقب إحياء العلوم العربية وحضرة صاحب المعالي جعفر والى باشا عضو المجلس الأعلى الذي يتكرم من وقت لآخر بمساعدتنا في هذا الأمر ورئيس المغيرين العربي الذي له أكبر خبرة في الموضوع . وبالنسبة للقسم الافرنجي نتقب شخصا وراء أحدث المؤلفات وأفيدها في جميع العلوم والفنون والصناعات بعد مطالعة ما تكتبه عنها المجلات والفهارس الكبرى وخصوصا ما يختص منها بالشرق وقد وجدنا أن مجموعة المجلات الافرنجية فقيرة بالنسبة لما ينشر منها الآن فعملنا على استكمالها . ووجدنا أنه لم يكن للدار متعهد يعاملها بالتخفيض فاتفقنا مع محل "جامير" في باريس على أن يخصم لدار الكتب ١٥ ٪ من ثمن كل كتاب قديم أو حديث وهذه خدمة كبرى للدار . وكذلك سنحاول الحصول على تخفيضات من المكتبات الانجليزية .

وقد جاءتنا الكتب الجديدة التي أوصينا عليها في كل فن وهي تترى على الدار من كل صوب وذلك مما يدخل الفرح والسرور على راغبي الاطلاع حتى الأطفال فلم نذرو سعا في التوصية على ما يمكن أن ينمي فيهم قوة الملاحظة والتسلي بتعلم مختلف الصناعات التي تفيدهم ماديا وترقى فيهم ملكة الجسد والعمل ولم نهمل حاجة أرباب الصناعات ولا الباحثين في العلوم الطبيعية العالية ولا مريدى الاطلاع على أسرار الطبيعة ومكنونات الخليقة بله العلوم الطبية والهندسية والقانونية والفلسفية والسياسية والزراعية وغيرها .

كذلك قد اتفقنا مع متعهد نقل مكنتبات الأستانة بالفوتوغراف على أن يخفض القيمة التي كان يتقاضاها عن الصفحة الواحدة الى النصف تقريبا وبذلك تقتصد الدار مبلغا عظيما ما كان من مبرر لدفعه بعد أن خفضت الأسعار في كل جهة .

٣٦ — القوانين واللوائح الخاصة بالدار : إن آخر قانون خاص بتنظيم دار الكتب المصرية هو القانون نمرة ٨ لسنة ١٩١١ وقد نص في مادته الثانية عشرة على أنه « يسوغ لناظر المعارف أن يصدر كل ما يراه لازما لتنفيذ هذا القانون من الأحكام التكميلية أو اللوائح بعد تصديق مجلس النظار » وقد أعد فعلا مشروع لأئحة كبرى تقع في ١٤٨ مادة ولكنه لم يصدر به القرار الوزاري واكتفى بأن صادق عليه المجلس الأعلى في ٦ فبراير سنة ١٩١٢ مقرر السير عليه مؤقتا . وقد عدلت هذه القوانين تعديلا ضمينا كبيرا بما أدخل على نظام الادارة من تعديلات اقتضتها الضرورة حيث كانت دار الكتب لا تستطيع أن تقوم بأى عمل من الاعمال الهامة على استقلال وكان من المحتم أخذ موافقة وزارتي المالية والمعارف في كل شىء تقريبا ولكن سنة النشوء والارتقاء قضت بأن يتسع نطاق استقلال الدار حتى يتيسر لها القيام بحليل الاعمال التي نيظت بها من غير بطء ولا ضياع وقت وكلف بالنظر في هذا الموضوع حضرة صاحب المعالي جعفر والى باشا وزير المعارف السابق فوضع تقريرا وافقت عليه وزارتا المعارف والمالية والمجلس الأعلى لدار الكتب انبنى عليه أولا مسك حسابات الدار بنفسها ، ثانيا أن جميع الأوراق الخاصة بتأجير أطيان دار الكتب أو إصلاحها أو القضايا المختصة بها تفحص أولا بمعرفة المدير وبعد عمل المباحث الابتدائية مع الجهات المختصة يقدمها المدير برأيه الى معالي وزير المعارف لتقرير ما يراه ثم يكتب عنه من دار الكتب بامضاء وزير المعارف ويقيده بدفاترها كما لا يكتب لأية جهة بعمل أى إصلاح مهما كانت قيمته إلا بامضائه أيضا . وانه لا داعى لارسال الأوراق بكتابة رسمية من دار الكتب الى ديوان الوزارة ، ثالثا يكون لمدير الدار حقوق رئيس المصلحة فيما يتعلق بالمشتريات العادية وأما فى المشتريات الفنية كالكتب والأطالس والصور والبردى والنقود والأنواط فيكون للمدير الحق فى الشراء والاعتماد والصرف لغاية مائة جنيه فى الصنفقة الواحدة . فاذا زادت على ذلك فيصادق عليها من الوزير .

وبهذا أصبحت دار الكتب تقوم بأعمالها الخاصة على منهاج المصالح الكبرى وتقدمت بذلك تقدما كبيرا ظهرت آثاره فى كثرة ما اقتنت من الرصيد فى السنين الأخيرة وفى تحسين حالتها المالية تحسينا يفوق الوصف ، وقد تدرجت فى هذه الحركة الاستقلالية الى حد لمست فيه الآن عيوب الباقي من النظام القديم ، وهى ترجو أن تتخلص منه حتى بذلك تصبح مسئولة مسئولة تامة عن نتيجة كل أمر من أمور الادارة التي يجب أن تنحصر فيها وحدها لأن المصالح الأخرى ترى أن أعمال دار الكتب سخرة أثقلت بها فلا هى تحسن ما وكل إليها أمره ولا دار الكتب تستطيع أن تقوم بالعمل كله والقانون كما هو .

إن التغييرات العملية الهامة التي أشرنا إليها قد قللت من الاحتياج الى انعقاد المجلس الأعلى شهريا كما هو نص القانون فأصبح لا ينعقد إلا مرة في كل سنة أو أكثر بحسب الظروف . وقد كانت ميزانيات دار الكتب تتأخر كثيرا في تقديمها وفي التصديق عليها مما يجعل كثيرا من الأمور معلقة ولكنها في هذا العام قدمت في وقت مناسب وستقدم في المستقبل مع ميزانيات المصالح الأخرى .

أما اللائحة التي أشرنا إليها فانها مع اشتغالها على أحكام سديدة في كثير من المسائل أصبحت قديمة نوعا ما ولم تعد مطابقة لما جرى عليه العمل في الدار كما أن أمورا كبرى استجدت من الوجهة المالية المتقدم شرحها وكذلك بسبب إلحاق المطبعة بالدار وزيادة عدد الموظفين والتطور الكبير في أعمالهم مما يستلزم وضع لائحة أخرى، ويسهل وضع هذه اللائحة المجهودات العظيمة التي سأسير إليها حالا .

النتيجة أن دار الكتب تفتقر الآن الى تعديل قانونها والى لائحة جديدة واضحة النصوص نتناول تنظيم كل ما يهم الدار على المبادئ الادارية الحرة مع استبقاء القيود الفنية والمالية الضرورية .

الخدمات المالية والفنية المختلفة

٣٧ — إن حكومة جلالة الملك حفظه الله وأدامه قد قامت بأجل الخدمات لدار الكتب من وجهات عديدة ومن يتصفح تاريخ الدار الحديث يجد أنها لم تأل جهدا في الوصول بها الى أشرف غاية فقد كان لتقرير معالي جعفر باشا والى من الوجهة المالية أعظم أثر في إنجاز أعمال الدار وتقديمها المادى والأدبى، وكان تقرير المرحوم محمد أباطه بك عن دراسة أطيان الدار أكبر معين لها في تبيان حالتها الحقيقية وتحسين أمورها على العموم . وكان التقرير الممتع الذي قدمه المرحوم أحمد بك صادق عن زيارته لمكتبات أوروبا أحسن مرشد لمن يريد أن يباشر حركة الإصلاح الفني .

هذا وسنحاول بمعاونته تعالى وضع مشروع لللائحة جديدة تسد احتياجات الدار وتساعد على تقدمها من كل الوجوه .

ونأمل أن وزارتي المالية والمعارف توافقان على ما نبغيه من زيادة في عدد الموظفين للأسباب المبينة في هذا التقرير وتأييد المقترحات الأخرى التي أوردناها فيه .

مدير دار الكتب المصرية

عبد الحميد أبوهيف



